

التأويل ولكنه قدّم مع هذا ولا فاعل في الجملة ذلك فان قيل
 واجب الوجود المطلق هو الذي ليس له علة فاعلية ولا قابلية
 فاذا سلم انه له علة قابلية قد سمى كونه معلولا قلنا تسمية
 الذات العلية علة قابلية من اصطلاح الحكم والدليل لم يدل
 على ثبوت واجب الوجود بحكم اصطلاحكم انما دل على اثبات
 طرق يتقطع به تسلسل العلة والمعلولات ولم يدل على هذا
 القدر وقطع التسلسل يمكن بواحد له صفات قد تمت الاصل
 لها كما انه لا فاعل لذاته ولكنها تكون مقفولة في ذاته قالوا
 ربه يريد به انه اذا وضع له هذا القسم من الاقسام التي
 استعملوا في ابطال الكثرة الا الامر معهم الى ان يثبتوا ان
 واجب الوجود ليس يمكن ان يكون مركبا من صفة
 وموصوف ولا ان تكون ذاته ذات صفات كثيرة
 هذا شئ لم يصح تقديره عليه بحسب اصولهم ثم اخذ
 ببرهان الجملة الذي لم يدل على لزوم موافقة هذا القسم
 ليس بل انهم قالوا فيصالحهم ان ارضهم بواجب الوجود
 انه ليس له علة فاعلية فلم قلتم ذلك اي فلم قلتم بامتناع
 كونها موصوفا بالصفات وطا اسبحان ان يقال ان
 ذات واجب الوجود قدّم لافاعل له فكذلك صفاته
 قد يمة لافاعل لها قالوا لا يشهد وهذا كله معاندة
 لمن سلك في نفي الصفات طريقة ابن سينا في اثبات

واجب

واجب الوجود بذاته وذلك انهم يفهمون في الممكن الوجود
 الممكن الحقيقي يرون ان كل ما دون المبدأ الاول هو لهيئة
 وخصوصا من الاشياء يسلمون لهم هذا فنحن نعلم ان
 عنها ويرون ان كل ممكن فله فاعل وان التسلسل يتقطع بال
 نها الى ما ليس ممكنا في نفسه فاذا سلم لهم هذه فنحن نعلم انه
 يلزمهم عنها ان يكون الاول الذي انقطع عنه الامكان ليس
 ممكنا فوجب ان يكون بسطوا غير مركب لكن للاشياء ان
 تقول الذي يتبعه عن الامكان الحقيقي ليس يلزم ان يكون
 بسيطا وانما يلزم ان يكون قدما فقط لاعلة فاعلية فلذلك
 ليس عند هؤلاء برهان على الاول بسيط من طريق
 الوجود قال ابو حامد فان قيل فاذا اثبتت ذاتا
 صفة وحلولا للصفة بالذات ثم مركب وكل مركب يتحلل
 الى مركب ولكن ذلك لا يجوز ان يكون الا واحدا لان مركب
 فلنا قول القائل كل مركب يحتاج الى مركب يحوله كل مجزئ
 يحتاج الى موجد فيقال له الاول قدّم موجودا لاعلة
 له ولا موجد فلذلك يقال موصوف قدّم ولا علة لذاته
 والصفة ولا لقيام صفاته بذاته بل الكل قدّم بلا علة
 واما الجسم فانما يجوز ان يكون هو الاول لانه حادث